مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م ٣٢ ع ٢، ص ص: ٣٨١ - ٤٠٣ (٢٠٢٤م)
DOI:10.4197/Art.32-2.12

# أثر زيارة الملك فيصل بن عبد العزيز لليابان عام ١٩٧١م على خطة التنمية السعودية الأولى (١٩٧٠-١٩٧٥م)

**مديحه عواد الفضلي**

*أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، دولة الكويت*

ma.alfadhli@paaet.edu.kw

*المستخلص*. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على زيارة الملك فيصل لليابان عام ١٩٧١م وأثرها على العلاقات السعودية – اليابانية، لتوضيح نتائج وانعكاسات هذه الزيارة على تحقيق أهداف خطة التنمية الأولى. اعتمدت هذه الدراسة بشكل رئيس على الوثائق البريطانية من وزارة الخارجية البريطانية، ومجموعة من وثائق وتقارير وزارة الخارجية اليابانية Japan Ministry of Foreign Affairs، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي Japan International Cooperation Agency (JICA). وتناقش الدراسة لماذا خص الملك فيصل اليابان بزيارته عام ١٩٧١م؟ وما أهم الإجراءات والمفاوضات التي قام بها الملك فيصل خلال زيارته؟ والتي كان لها أثر على خطة التنمية الأولى. وتركز الدراسة على تداعيات هذه الزيارة، وأهم الإنجازات التي تحققت بعدها، التي ساهمت في تحقيق رؤية خطة التنمية الأولى. كما تؤكد الدراسة في خاتمتها على مجموعة من النتائج أهمها: أن زيارة الملك فيصل لليابان عام ١٩٧١م ساهمت بتحول المملكة الكبير نحو النموذج الرأسمالي المدعوم من الدولة للتنظيم الاقتصادي، وأن الملك فيصل استطاع أن يؤسس قاعدة تنموية اقتصادية راسخة للمملكة العربية السعودية، وأن يرسم لها سياسة اقتصادية تنموية، تتطور مع مرور الزمن، تجني ثمارها المملكة حتى وقتنا الحاضر، من خلال الاستفادة من الخبرات العالمية في المجالات المتنوعة، والاتفاقيات الاقتصادية مع كبار الدول المتقدمة عالميا.

*الكلمات المفتاحية:* المملكة العربية السعودية، اليابان، الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، خطة التنمية الأولى.

## المقدمة

أثمرت الخطة التي اعتمدتها الحكومة السعودية بين عامي ١٩٧٣-١٩٨٢م الى حالة من الازدهار (Niblock & Malik, 2007, p.53)، لأنها بدأت بوضع الخطة الأولى ١٩٧٠-١٩٧٥م (التي تم الإعلان عنها لأول مرة في سبتمبر ١٩٦٩م)، التي تضمنت المفاهيم الرئيسية للرؤية التنموية في المملكة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٥م. حيث تزامن وضع الخطة الأولى بالارتفاع الحاد في أسعار النفط خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤م، مما عزز توسيع نطاق المشاريع والنفقات المخطط لها بشكل كبير بعد عام ١٩٧٣م، لا سيما مع النفوذ الكبير على التسعير الدولي للنفط الذي تحقق للدول المنتجة للنفط، التي كانت من ضمنها المملكة العربية السعودية (Ibid. p. 54). وكانت زيارة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود لليابان عام ١٩٧١م في غاية الأهمية لتحقيق أهداف الرؤية التنموية التي تضمنتها الخطة الأولى ١٩٧٠-١٩٧٥م للمملكة آنذاك، لأن هذه الزيارة أرست الأسس لمرحلة مهمة في السياسة الاقتصادية السعودية التي تقوم على الاستثمار والتعاون الصناعي والتقني والمهني مع الدول الصناعية المتطورة في ظل الطفرة النفطية التي شهدتها المملكة خلال تلك الفترة. حيث وفرت زيارة الملك فيصل لليابان الإطار لتحقيق أهداف خطة التنمية الأولى التي تم من خلالها اتخاذ قرارات اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق رؤية السعودية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن زيارة الملك ساهمت بتحرك المملكة الكبير نحو النموذج الرأسمالي المدعوم من الدولة للتنظيم الاقتصادي، حيث بدأت الحكومة بالتحرك التدريجي نحو خصخصة الشركات. وكان هذا التوسع إلى حد كبير نتيجة التنمية الصناعية والفنية، التي ساهمت فيها المشاريع السعودية – اليابانية المشتركة التي تم إنشاؤها عقب توقيع الاتفاقية التي طالب بها الملك فيصل أثناء زيارته لليابان، المعروفة باتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين المملكة العربية السعودية واليابان عام ١٩٧٥م، التي كان لها دور كبير في تحقيق أهداف خطة التنمية الأولى.

### هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على زيارة الملك فيصل لليابان عام ١٩٧١م وأثرها على العلاقات السعودية – اليابانية، لتوضيح نتائج وانعكاسات هذه الزيارة على تحقيق أهداف خطة التنمية الأولى، لذلك، فإن هذه الدراسة ستناقش ثلاثة أسئلة رئيسية هي:

- لماذا خص الملك فيصل اليابان بزيارته عام ١٩٧١م؟

- ما أهم الإجراءات والمفاوضات التي قام بها الملك فيصل خلال زيارته، التي كان لها أثر على خطة التنمية؟
- ما تداعيات هذه الزيارة؟ وما أهم الإنجازات التي تحققت بعد هذه الزيارة وساهمت في تحقيق رؤية خطة التنمية الأولى؟

**منهج ومصادر البحث**

استخدم الباحث المنهج التاريخي، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة مهمة من الوثائق والمصادر البريطانية، التي شملت تقارير من زيارة الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود إلى اليابان، من الأول من يناير ١٩٧١م إلى الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٩٧١م، وتتضمن كذلك التغطية الإعلامية للزيارة.

كما اعتمدت كذلك على مجموعة من وثائق وتقارير وزارة الخارجية اليابانية Japan Ministry of Foreign Affairs، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي Japan International Cooperation Agency (JICA). بالإضافة لذلك، استفاد الباحث من بعض المراجع العربية والأجنبية المتنوعة ذات الصلة، إذ لا توجد دراسات سابقة حول الموضوع، ثم عرض المعلومات في نسق وصفي تحليلي نقدي.

**خطة البحث**

تشتمل الدراسة على مقدمة و أربعة محاور و خاتمة، يتناول المحور الأول: جذور العلاقات السعودية – اليابانية، اما المحور الثاني يناقش أسباب التخطيط للتحول التنموي في المملكة العربية السعودية ١٩٦٢-١٩٧٥م، ثم يعرض برنامج خطة التنمية الأولى ١٩٧٠م، فيما يتناول المحور الثالث الأهمية الاقتصادية لزيارة الملك فيصل لليابان وعلاقتها بخطة التنمية الأولى، والتي ارتكزت على مبدأ تسهيل الاستثمار من أجل التنويع الاقتصادي الصناعي والتقني، ويناقش المحور الرابع نتائج الزيارة على خطة التنمية الأولى للمملكة العربية السعودية، وتختم الدراسة بأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة.

## أولاً: النفط وبداية العلاقات السعودية – اليابانية

أصبح النفط المصدر الرئيس للطاقة العالمية في منتصف القرن العشرين، وازداد الطلب عليه، لكن الشركات النفطية الكبرى المعروفة بـ "الشقيقات السبع"، هيمنت على صناعة البترول في منطقة الخليج بمختلف مراحلها، حتى مطلع ستينيات القرن العشرين، فسيطرت على أسواق البترول العالمية بما يعرف

بالكارتل النفطي[١]. فاحتكرت أكثر من ثلاثة أرباع الاحتياط العالمي للبترول خلال الفترة ١٩٥٤–١٩٦٥م. كما سيطرت تلك الشركات على إنتاج النفط الخام، حيث بلغ إنتاجها العالمي حوالي ٣٦٪ في عام ١٩٦٤م. لكن منذ خمسينيات القرن الماضي بدأت الدول العربية المنتجة للنفط تحرر تدريجياً من هيمنة الشركات النفطية الغربية مدفوعة بمشاعر القومية العربية، حيث ساهمت الحركات القومية العربية والعالمية في دفع أنظمة الشرق الأوسط إلى إعادة تقييم علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وأوروبا. لاسيما بعد أن قامت فنزويلا بفرض مبدأ مناصفة الأرباح النفطية على الشركات العاملة داخل فنزويلا في نهاية الأربعينات، فكان ذلك سبباً قوياً في حث هذه الدول للمطالبة بتأميم نفطهم، أو على الأقل تعديل بنود الاتفاقيات السابقة، كما كان لتأميم شركات النفط العاملة في إيران على يد محمد مصدق ١٩٥١م أثره البالغ على الدول الخليجية النفطية (غازي، د.ت، ص.٩). تلا ذلك إعلان الرئيس المصري عبد الناصر، تأميم شركة قناة السويس في يوليو ١٩٥٦م، لذلك اتجهت المملكة العربية السعودية إلى اليابان للمشاركة في تطوير حقول نفط جديدة، وكانت المملكة العربية السعودية تطمح إلى تنويع الفرص التجارية لمطوري النفط الدوليين، وذلك بعد أن أدركت المملكة قوتها الشرائية للنفط، حيث ارتفع الدخل النفطي للسعودية بشكل كبير، خاصة بعد اتفاقية تقاسم الأرباح مع أرامكو الموقعة في نهاية عام ١٩٥٠م (Muto, 2019, p. 69). كما كانت لدى المملكة العربية السعودية توقعات ضخمة فيما يتعلق بقدرة اليابان على استغلال الموارد الطبيعية في منطقة الخليج والتصنيع بعد الحرب العالمية الثانية (Stevens, 2008, pp.9 -16).

فعلى الصعيد الياباني، بسبب التغير السياسي والاجتماعي المفروض على اليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، وبتشجيع من الإدارة الأمريكية، زادت واردات اليابان من النفط الخام من خلال الطلب الضخم والمستمر الذي نتج عن مشاريع إعادة إعمار المنشآت الصناعية اليابانية لإنقاذها من التدهور الاقتصادي بعد الحرب. واعتمدت اليابان على النفط كمصدر رخيص للطاقة وغير ملوث للبيئة، لكون العودة إلى الفحم والطاقة الكهرومائية في الصناعة اليابانية عملية صعبة. وكان اعتماد اليابان في المقام الأول على شركات النفط العالمية لتلبية الطلب المحلي على النفط، ولم يكن قراراً سهلاً للحكومة اليابانية، لأن معظم موردي النفط لليابان يقعون في دول الشرق الأوسط، مما يعني عكس موقف اليابان التقليدي من الاستثمارات الخارجية الذي لا يسمح بمشاركة الأجانب في النشاطات الحيوية للبلاد. ولكن

---

(١) هو حلف احتكاري يهدف لتقسيم الأسواق لصالح الشركات وحكومتها الأم، عن طريق تحديد كمية إنتاج النفط المستخرج من الدول المنتجة للنفط، ومن ثم التحكم بأسعار البترول الخام العالمي. ماضي محمد. (2015-2016). تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على اقتصاديات دول منظمة الأوبك. أطروحة دكتوراه، *جامعة الجزائر*. ص75.

الخطوة نفسها كانت مهمة جداً للولايات المتحدة، لذلك لم توافق اليابان إلا بعد ضغط من السلطات العسكرية الأمريكية في اليابان، لأن هذا القرار يعبر عن دخول اليابان في السوق الرأسمالية العالمية، ويوحد المصالح بين أمريكا واليابان في تلك السوق (الرميحي، ١٩٨٩، ص. ٩٣-٩٤).

لذلك، عندما قدم السفير الياباني في مصر تسوتشيدا، والذي كان يشغل أيضًا منصب القائم بالأعمال في سفارة اليابان في المملكة العربية السعودية أوراق اعتماده إلى الملك سعود، اقترح الملك عليه أن تنضم اليابان إلى الأعمال التجارية في مجالات النفط الجديدة في البلاد (نوح، سمير عبد الحميد. ٢٠٠٣. ص ٣٠٤). واعتبر رجل الأعمال الياباني، تارو ياماشيتا (Yamashita Taro)، الذي كان مهتماً بشدة بالنفط الخام في الشرق الأوسط، هذا الطلب بمثابة فرصة ممتازة لصناعات النفط اليابانية. فطلب التعاون من اتحاد الأعمال الياباني في طوكيو ومديري الأعمال، وذلك باستخدام شبكته النفطية المنشأة في منشوريا. كما شارك بشكل جدي في التحضيرات لتأسيس شركة الزيت العربية (Arabian Oil Company, AOC, 1995, pp. 36-39).

وبعد مفاوضات شاقة، وقّعت السعودية اتفاقية امتياز مع اليابان في ديسمبر ١٩٥٧م، بشرط تخفيض الأرباح اليابانية إلى النصف. وكانت نية السعودية هي إعادة التوازن في امتيازات النفط والتي كانت معظم أرباحها مخصصة للشركات الأمريكية والأوروبية.

على أثر ذلك، تم تأسيس شركة الزيت العربية الجديدة وتم تسجيلها رسميًا كشركة يابانية في فبراير ١٩٥٨م. وتولى ياماشيتا منصبه كأول مدير لها. وفي يوليو ١٩٥٨م، تمكنت شركة الزيت العربية من توقيع اتفاقية امتياز مع الكويت نتيجة للمفاوضات المكثفة للتنقيب في المنطقة المحايدة الكويتية السعودية. وبعد تقدم أعمال التنقيب والاستخراج الفنية في الموقع الذي سمي فيما بعد بحقل نفط الخفجي، تدفق النفط الخام من الحقل على عمق ١٦٧٠ متراً تحت سطح الأرض في يناير ١٩٦٠م. فتأكد أن حقل نفط الخفجي كان أحد حقول النفط العالمية ذات الاحتياطيات الهائلة (Marcel, 2006, pp.28-30) .

في فترة الستينات كان ميلاد منظمة أوبك عام ١٩٦٠م، التي استطاعت التحكم تدريجيا بعمليات التموين وإعادة توزيع المداخيل البترولية لصالحها، لا سيما بعد تأميم بعض البلدان لثرواتها النفطية. وكان ارتفاع الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعار المعروض من العوامل التي سهلت مهمة المنظمة آنذاك نتيجة نمو معدلات الاقتصاد العالمي خاصة مع نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين، مما أدى إلى زيادة الطلب العالمي على النفط بمعدل سنوي قدره ٨,٢٪ سنويا بين ١٩٦٥-١٩٧٠م، وساهم في

امتصاص الفائض من النفط في السوق العالمي. ونتج عن ارتفاع وتيرة تأميم النفط لدول أعضاء المنظمة ميلاد شركات وطنية بترولية كبرى، منها شركة بترومين في المملكة العربية السعودية في نوفمبر ١٩٦٢م. بذلك، تمكنت دول الأوبك لأول مرة من تحديد سعر النفط حسب مصالحها الخاصة، حيث قامت بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٧٤م برفع سعر النفط الى ١٣٠٪ (ماضي،٢٠١٥-٢٠١٦، ص.٨١). فرض هذا التحول في ملكية النفط على المستوردين التعامل مع دول منظمة أوبك مباشرة، تماشيا مع نمو اقتصادها المتقدم، مما أدى إلى وضع النفط والطاقة في أولويات العلاقات الدولية (Yamada, 2023, p. 31).

في نفس الوقت، زاد استهلاك النفط في اليابان بسرعة، فقفزت حصة النفط في مصادر الطاقة الأولية اليابانية إلى ٥٥,٩٪ عام ١٩٦٥م، وبلغ ذروته عند ٧٥,٥٪ في عام ١٩٧٣م [(١)]، مما يشير إلى اعتمادها المتزايد في مجال الطاقة على الشرق الأوسط (Ministry of Foreign Affairs, Japan, 1976, Ch. 2, 7 ). إذ تحول اعتماد الصناعة اليابانية بأكملها من الفحم إلى النفط، بعد اعتماد شركات الكهرباء على النفط واهمها سكة الحديد، وتم بناء مجمعات البتروكيماويات، وأصبحت هذه المجمعات واحدة من التطورات الصناعية الأساسية في اليابان بدعم من الحكومة. واعتبرت الأخيرة صناعة البتروكيماويات صناعة استراتيجية جديدة لليابان، حيث قدمت لها الدعم المالي الشامل (Agency for Natural Resources and Energy, 2015, p.109). وفي ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، تمتعت اليابان بذروة النمو الاقتصادي، وهو ما تجسد في دورة الألعاب الأولمبية في طوكيو ومشاريع البنية التحتية فيها، بما في ذلك تدشين شبكات السكك الحديدية عالية السرعة شينكانسن في عام ١٩٦٤م ومعرض أوساكا العالمي في عام ١٩٧٠م. وبالإضافة إلى ذلك، كان النمو الاقتصادي في اليابان قويا. وتجاوز الناتج القومي الإجمالي رقم ألمانيا الغربية في عام ١٩٦٨م وأصبحت ثالث أكبر قوة اقتصادية في العالم. أدى ذلك الى جعل اليابان ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، لاعتمادها بشكل كامل على النفط في الأنشطة الصناعية والاجتماعية (Muto, 2019, p. 77).

دخلت المملكة العربية السعودية في بداية السبعينيات، في مرحلة "التخطيط للتحول" بين ١٩٧٠-١٩٨٥م (Niblock & Malik, 2007, pp.52-93). فشهدت هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط في

(١) قبل أزمة النفط الأولى 1973، استوردت اليابان معظم نفطها من الشرق الأوسط من خلال شركات النفط الغربية الكبرى العاملة في المنطقة، وبدرجة أقل من شركات النفط الخاصة مثل إيديميتسو وشركة الزيت العربية المنحلة الآن. (Thorarinsson, 2018, p. 28)

عامي ١٩٧٣م و١٩٧٩م، التي ساهمت بشكل كبير في مشاريع التنمية الوطنية السعودية على نطاق واسع. وبما أن المبادئ والأولويات في برنامج التنمية كانت تعكس خصائص المجتمع السعودي وبعض مشكلاته الاقتصادية في تلك الفترة، فإن المحور التالي سيوضح السياسية الاقتصادية للسعودية التي مهدت لزيارة الملك فيصل لليابان.

## ثانياً: "التخطيط للتحول التنموي" في المملكة العربية السعودية ١٩٦٢-١٩٧٥م

كانت المملكة العربية السعودية قبل تصدير النفط عام ١٩٤٨م (Ibid, p. 33) ، دولة من دول العالم الثالث ، شحيحة الموارد (Ibid)، وكان اقتصادها تقليدياً يعتمد على الزراعة والرعي (الراشد، ٢٠١٥، ص. ٧٣٩-٧٤٠). وكانت دوائر الدولة محدودة للغاية، تتمحور في الدائرة المالية والخارجية والداخلية، أما المجتمع السعودي فكانت تسوده الامية والفقر ما سبب عزلته عن التطورات الخارجي (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٨، ص. ٢٣٥). وجاءت نقطة التحول الاقتصادي مع بداية تصدير النفط في عام ١٩٤٨م، حيث مثل النفط ٨٥٪ من إيرادات الحكومة و٩٠٪ من عائدات النقد الأجنبي، ومع ذلك بقيت التنمية الاقتصادية محدودة (Niblock & Malik, 2007, pp. 36-37).

أدى تدفق النفط الى تغيير الهيكل التنظيمي للدولة، وإلى نمو الإيرادات و تجاوز المملكة العجز الذي كانت تعانيه بين عامي ١٩٦٦ -١٩٧٠م (Ibid, p. 39). بلغت الإيرادات النفطية عام ١٩٧١ م نحو ١٥٥٧ مليون دولار، وارتفعت عام ١٩٧٣م الى ٦٠٠٠ مليون دولار (٢٦ مليار ريال سعودي) (القافلة، ١٩٨٤، ص. ٤٤). كما كان لإنشاء منظمة أوبك عام ١٩٦٠ قدرة في مواجهة شركات البترول العالمية (الرميحي، ١٩٨٩، ص. ٢٣-٢٤)، وإعادة التفاوض مع أرامكو بشروط جديدة تخلص السعودية من الاحتكار وتجعلها شريكاً كاملاً في مختلف مراحل الإنتاج والتسويق (محمد، ١٩٧٥ ص. ٦٥)، وارتفعت حصة السعودية في أرامكو عام ١٩٧٤م الى ٦٠٪ بعد أن كانت لا تتجاوز ٢٥٪ عام ١٩٧٣م[١].

(١) امتلكت السعودية في عام ١٩٨٠م، شركة أرامكو بأكملها لتنشئ بعد ثمانية أعوام شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) رسميًا، لتكون شركة جديدة تتولى جميع مسؤوليات شركة أرامكو. للمزيد، انظر: تاريخ تأسيس أرامكو، موقع شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو): https://www.aramco.com/ar/who-we-are/overview

توالى انشاء المؤسسات والشركات الصناعية السعودية وخاصة في مجال النفط، وبلغت عام ١٩٦٧م ٦٦ مؤسسة أهمها بترومين[١] وسافكو[٢]. وحصلت هذه الشركات على امتيازات وتراخيص التنقيب على النفط، إضافة الى تأسيس مركز البحوث الصناعية الذي عمل مع مركز الأبحاث والتنمية الصناعية التابع للأمم المتحدة [٣]، كما أنشأت الدولة لجنة التنمية الاقتصادية ووزارة التخطيط لوضع برامج وخطط طموحة وطويلة الأجل، وكانت هذه التطورات الاقتصادية تعبيراً عن رؤية الملك فيصل لتأسيس اقتصادي حر لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية دون المساس بثوابت الشريعة الإسلامية،[٤] وخصوصاً ما أطلق عليه برنامج النقاط العشر الذي أعده مكتب التخطيط المركزي الذي أنشأ عام ١٩٦٥م (Al-Farsy, 1989, p. 142).

**برنامج النقاط العشر واستراتيجيات التنمية ١٩٧٠م**

جاء برنامج النقاط العشر على شكل خطة خمسية أولى قدمها جهاز التخطيط المركزي[٥]. وتهدف الخطة بداية الى زيادة الناتج المحلي ومشاركة المجتمع في التنمية الاقتصادية من خلال تنويع مصادر

---

(١) يقع المقر الرئيسي لشركة بترومين في جدة وقد تأسست في عام ١٩٦٨ بموجب مرسوم ملكي ضمن مشروع مشترك بين أرامكو السعودية وإكسون موبيل. بعد ذلك استحوذت مجموعة الدباغ على الشركة وحولتها إلى شركة بترومين إحدى الشركات الرائدة في توفير حلول التنقل في المنطقة اليوم، يُبدع فريقنا المتنوع بفضل شغفه الموحد بالتقنية والابتكار والجودة لتحقيق هدف واحد – التنقل للجميع. للمزيد، انظر: الموقع الرسمي لشركة بترومين، https://petromin.com/ar/%d8%ad%d9%88%d9%84-/%d8%a8%d8%aa%d8%b1%d9%88%d9%85%d9%8a%d9%86

(٢) تأسست شركة الأسمدة العربية السعودية "سافكو" (شركة سابك للمغذيات الزراعية حاليا) بموجب المرسوم الملكي رقم م / ١٣ بتاريخ ١٣٨٥/٥/١١ هـ، الموافق عام ١٩٦٥م، أول شركة للبتروكيماويات في المملكة، حيث كانت مشروعًا مشتركًا بين الحكومة ومواطني المملكة العربية السعودية، برأس مال قدره ١٠٠ مليون ريال، وقد تمت مضاعفة رأس مال الشركة عدة مرات إلى أن بلغ حاليًا ٤,٧٦٠,٣٥٤,٠٤٠ ريالًا سعوديًا، مقسمًا على ٤٧٦,٠٣٥,٤٠٤ أسهم بقيمة إسمية ١٠ ريالات سعودية للسهم الواحد. تمتلك (سابك) حصة ٥٠,١٪ في الشركة، والنسبة المتبقية يمتلكها القطاع الخاص والمواطنون. https://www.sabic-agrinutrients.com/ar

(٣) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص. 238.

(٤) شرح الملك فيصل في مؤتمر صحفي عقد معه في واشنطن، عن تصميم المملكة على اتباع نظام اقتصادي حر يستند على مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، للمزيد انظر: الندوة. (1385 هجري). العدد 2255، 11، ربيع الأول، ص.7.

(٥) لتفاصيل الخطة الخمسية الأولى باللغة العربية انظر: الخطة الخمسية الأولى، مؤسسة الملك فيصل الخيرية، https://www.kff.com/ar/king-faisal-bin-abdulaziz/

الدخل، خوفاً من نضوب النفط (Looney & Frederiksen, 1985, p. 5). ورصدت الخطة الإيرادات المتوقعة من ٨,١٢ مليار دولار إلى ٩,٠ مليار دولار، والنفقات بمبلغ ٩,٩٤ مليار دولار – ٥,٥ مليار دولار للنفقات المتكررة و٤,٤٤ مليار دولار للمشاريع. مع توقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل سنوي متوسط قدره ٩,٨٪، وبلغت الإيرادات والنفقات الفعلية حوالي ٤٣,٤ مليار دولار و٢٠,٧٩ مليار دولار على التوالي(Ibid, p. 5).

ويلاحظ من دراسة الخطة على الدولة، ركزت على ادخال التشريعات الاجتماعية واللازمة للتنمية، وانشاء البنى التحتية الحديثة، وتشجيع الصناعة وإدخال النظم الادارية الحديثة، فقد اكدت المادة السابعة على تحسين وضع المواطنين من خلال مجموعة متنوعة من التدابير الاجتماعية، وأوضحت المادة الثامنة على إعادة هيكلة القوانين واللوائح، كما حددت المادة التاسعة أولويات خطة التنمية المتمثلة في البنى التحتية والصناعات الخفيفة وتعزيز القطاع الخاص (الخطة الخمسية الأولى، ١٩٦٢، مؤسسة الملك فيصل الخيرية).

ولكن ما يؤخذ على هذه الخطة وبرنامج النقاط العشر انها لم تضع رؤية تفضيلية للتنمية على غرار الدول الكبرى، ومع هذا فأنها بقيت مناسبة لتهيئة الظروف اللازمة لازدهار الاستثمار الخاص المباشر، وزادت من الانفاق على المؤسسات الإدارية والخدمية كالتعليم والصحة بمستويات لا تؤدي الى اضطراب خطير أو عدم استقرار اجتماعي وهذا واضح من ارقام الواردات والنفقات السابقة الذكر (Niblock & Malik, 2007, p. 41).

وكان الملك فيصل نفسه يدرك أن نجاح الخطة يكمن في تأسيس الصناعات النفطية وزيادة صادرات المملكة منها، وقد رصدت ٥٠٪ من النفقات لهذا العرض (Ibid, pp. 42-43, 65).

ولتحقيق المشاريع الجديدة الصناعية الضخمة في السعودية، فإن الحكومة استعانت بالشركات الأجنبية لإنشائها (الطيار، ١٩٩٧، ص.١٣٥)، وساعد الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١م الى

---

وللخطة الخمسية الأولى باللغة الإنجليزية، انظر:

Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Planning (KSA-MOP), (1980), *Third Development Plan, 1980–85*. Riyad: http://52.157.85.67:5000/DocumentsLibrary/ThirdDevelopmentPlan/Third%20Development%20Plan%20-%20Index.pdf, (accessed on February 17, 2024).

حرية السعودية في البحث عن علاقات خارجية أوسع، فكانت زيارة الملك فيصل الى اليابان التي انعكست نتائجها على خطة التنمية الأولى (Niblock & Malik, 2007, pp. 42-43).

**ثالثاً: الأهمية الاقتصادية لزيارة الملك فيصل لليابان وعلاقتها بخطة التنمية الأولى**

- **تسهيل الاستثمار من أجل التنويع الاقتصادي الصناعي والتقني**

توجب على السعودية عقد اتفاقيات مع الدول الصناعية الكبرى لتنفيذ المشاريع الكبرى لإنشاء البنى التحتية الكبرى للدولة الحديثة كالكهرباء والزراعة وتوطين البدو وربط الريف بالمدن الكبرى (Muto, 2019, p. 77. ; Niblock & Malik, 2007, pp.52-54)، وذلك بواسطة الخبراء والفنيين الدوليين في هذا المجال ، ومن خلال المشاريع المشتركة (ناظر، ١٩٧٥، ص. ١٦٠-١٦٣). وبطبيعة الحال، فإن كل هذه المشاريع تستوجب عقد اتفاقيات مع الدول الصناعية ذات القدرة على تبني هذه المشاريع الكبيرة، فبعد منح امتيازات التنقيب عن النفط للشركات البترولية الأمريكية، لم يكن لدى السعودية الخدمات الكافية من التقنية الصناعية لاستغلال هذه الثروة الباطنية، لافتقارها للتقنيات الخاصة بهذه المشاريع، ولحاجتها للخبراء الفنيين الدوليين في هذا المجال (متولي، ١٩٨١، ص. ٢٧٩). وقد تزايد الاهتمام بهذا الجانب بعدما قامت شركة بترومين ببعض المشاريع الصناعية غير النفطية المبكرة في الستينيات، والتي كان مشروعها الصناعي الرئيسي هو إنتاج الأسمدة في الجبيل، الذي لم ينجح تجارياً بسبب نقص الخبرة. ونتيجة لذلك، قررت السعودية استقطاب الخبرات من الشركات الأجنبية عبر تشكيل المشاريع المشتركة (Yamada, 2023, p.31). كانت اليابان من بين أبرز الدول الصناعية المتقدمة التي استعان بها الملك فيصل لتحقيق هذه المشاريع الكبيرة. إضافة الى الفوائد الاقتصادية، هدف الملك فيصل كذلك للاستفادة من دعم اليابان للقضية الفلسطينية وتعريفهم بجوانب الصراع العربي – الإسرائيلي (الطحاوي، ١٤٤٠هـ، ص. ٦).

وقد كانت زيارة الملك فيصل بن عبد العزيز لليابان ضمن جولة بدأها الملك في الشرق الأقصى ثم أمريكا وفرنسا بتاريخ ١٦ مايو ١٩٧١م. فتوقف في طريقه للشرق الأقصى في مطار إيران حيث استقبله الشاه، ثم سافر إلى تايبه عاصمة الصين في ١٧ مايو، ثم انتقل الملك إلى اليابان في الفترة ٢٥ –٣٠ ربيع الأول ١٣٩١هـ، الموافق ٢٠ – ٢٥ مايو ١٩٧١م. حيث استقبله الإمبراطور هيروهيتو الملك استقبالاً حاراً، وأقام الإمبراطور في البلاط الملكي بطوكيو حفل عشاء تكريماً للملك فيصل، حضره الإمبراطور والإمبراطورة وجميع كبار أعضاء العائلة الإمبراطورية (FCO 8/1738, 1971, P.3)، بالإضافة لمسؤولين سعوديين ويابانيين. وكانت حاشية الملك فيصل مكونة من ٥٤ شخصاً (Sankei, 2017)، لذلك "كان الحاضرون

اليابانيون مليؤون بالرهبة من هذا التجمع، حيث كان الإمبراطور والإمبراطورة وجميع كبار أعضاء العائلة الإمبراطورية حاضرين على الطاولة الإمبراطورية" الإمبراطورية (FCO 8/1738, 1971, P.3).

وعلى إثر هذه الزيارة بدأت مرحلة جديدة من العلاقات السعودية- اليابانية، حيث تحولت العلاقات من مجرد ما أطلق عليه "دبلوماسية الطاقة" الذي صبغ المرحلة الأولى من العلاقات السعودية- اليابانية، حيث كانت العلاقة تقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل بين البلدين، فقد كانت السعودية بحاجة لليابان للتنقيب عن النفط في مقابل تصدير النفط السعودي لليابان، لكن العلاقات تطورت نحو مرحلتها الثانية في السبعينيات لتشمل تعاون اقتصادي ثنائي، ركز على تسهيل الاستثمار من أجل التنويع الاقتصادي (Yamada, 2023, p.31).

ومع هذا فقد اخفى الاعلام الياباني أهداف الزيارة الحقيقية خوفاً من إثارة حفيظة الشركات الغربية التي تعمل في اكتشاف النفط وتصديره في السعودية، وركز فقط على الجوانب الثانوية للزيارة، كالمسائل الدينية والقضية الفلسطينية وتنظيم التجارة، وتشجيع الصناعة وتطوير الموانئ والمطارات وسكك الحديد وغيرها (FCO 8/1738, 1971, pp. 3, 5, 8). كما فشل الاعلام البريطاني على وجه الخصوص في كشف تفاصيل الزيارة، وتبيان أهدافها الحقيقية، وخاصة ما يخدم خطة التنمية الأولى، وبناء شراكات استراتيجية بتنويع المشاريع التي اتفق عليها الطرفان، وتطوير فرص الاستثمار على شكل اتفاقيات بين الطرفين (FCO 8/1738, 1971, pp. 3, 5.).

## رابعاً: نتائج الزيارة على خطة التنمية الأولى للمملكة العربية السعودية

### ١. عقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين عام ١٩٧٥م

أدت زيارة الملك فيصل لليابان عام ١٩٧١م إلى إبرام "اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين حكومة اليابان وحكومة المملكة العربية السعودية" في ١ مارس ١٩٧٥م، حيث تم التوقيع عليها من قبل وزير التخطيط السعودي الأستاذ هشام ناظر ووزير الخارجية الياباني السيد كيتشي ميازاوا (Japan Ministry of Foreign Affairs Reports, Section 1. ; Muto, 2019, p. 108). وبعد استكمال الوثائق الرسمية المصاحبة لتنفيذ الاتفاقية، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في مايو ١٩٧٥م.

ومما يلفت النظر ان هذه الاتفاقية التي عقد في مارس ١٩٧٥ جاءت بعد ٤ سنوات من الزيارة، وسبب ذلك يعود إلى أن السعودية رفضت أن تكون هذه الاتفاقية على غرار الاتفاقيات مع الدول النامية، مقابل مساعدات، بل اتفاقية متكافئة تعمل على انشاء شركات مشتركة بين الطرفين في مجال الاستثمار

في البتروكيمياويات ونقل التكنولوجيا، وتوفير الخبراء والفنيين اليابانيين لأغراض التدريب (Yamada, 2023, p. 31.; Japan International Cooperation Agency (JICA)).

كما ان حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وفرض الملك فيصل الحظر على النفط أوقع اليابان في مشكلة خطيرة، وهي التي تعتمد على النفط الخام بنسبة ٧٥٪ من احتياجات الطاقة، وأن ٨٠٪ من وارداتها النفطية من الشرق الأوسط (Morse, 1981, p. 3). وأثناء الأزمة لم يكن هناك سوى ٥٤ يومًا من احتياطيات النفط المتوفرة للشركات الخاصة في اليابان (Research Organization for Information Science and Technology (RIST), 2006, Table 4). لذلك منذ الأزمة، ظل أمن الطاقة أحد المواضيع الرئيسية لصانعي السياسات في اليابان، وهو ما دعم العلاقات الثنائية القوية مع البلدان المصدرة للنفط، لاسيما المملكة العربية السعودية.

نجحت اليابان في إقناع السعودية من استثنائها من هذا الخط الذي لم يدم طويلاً، مما سهل في عقد الاتفاقية، ومن النتائج الاستراتيجية لهذه الاتفاقية:

- عقد اللجان المشتركة الدائمة بين الطرفين(١).
- مناقشات مستمرة حول الطاقة والاقتصاد والتجارة والتبادل الفني.
- الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.
- تنمية الاعمال المتوسطة والصغيرة والتعاون في مجال الازدهار والتكنولوجيا للطاقة المتجددة.
- تأسيس مركز التعاون لليابان للشرق الأوسط (The Japan Cooperation Center for the Middle East (JCCME)) في أكتوبر ١٩٧٣، الذي يهتم بدول الشرق الأوسط المصدرة للنفط الى اليابان.

**٢. تأسيس شركات للمشاريع المشتركة السعودية– اليابانية**

تم تأسيس عشر شركات سعودية– يابانية مشتركة في مختلف مجالات الصناعة، ومعظمها في الصناعات التحويلية، بما في ذلك تصنيع الأنابيب الفولاذية، وإنتاج الميثانول والبولي إيثيلين، وتصنيع مكيفات الهواء. ورغم أن هذه الشركات تأسست بين عامي ١٩٧٥م و١٩٨٢م، أي بعد وفاة الملك فيصل

(١) عقد الاجتماع العاشر للجنة المشتركة في طوكيو في مايو ٢٠١٠، بحضور وزير الاقتصاد والتخطيط خالد بن محمد القصيبي ممثلاً للمملكة العربية السعودية، بينما حضر وزيرا الخارجية ووزارة التجارة والاستثمار عن اليابان. للمزيد، انظر:

Ministry of Foreign Affairs of Japan, (2010), 'Tenth meeting of the Saudi – Japanese Joint Committee (Tokyo, May 10, 2010), Summary of the Record of Discussion' May, (in Japanese) Available at: http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/saudi/summary100510.html (accessed on February 17, 2024).

بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٧٥م، لكنها جاءت بناء على البنود التي حددتها اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني عام ١٩٧٥م، (كما هو مفصّل في الجدول ١ أدناه).

**جدول ١. قائمة الشركات السعودية- اليابانية المشتركة العشرة، ١٩٧٥-١٩٨٢م.**

| الرقم المتسلسل | السنة | الاسم | المجال | الشركة اليابانية | الشركة السعودية | مليون ريال سعودي | المدينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | 1975 | Chiyoda Petrostar | بناء المصانع والهندسة | Chiyoda Engineering | Petrostar Ltd. | 7 | الخبر |
| ٢ | 1978 | National Pipe Company | تصنيع الأنابيب | Nippon Steel and Sumitomo Metal | Tymour Alireza etc. | 200 | الخبر |
| ٣ | 1979 | JGC Arabia Ltd. | هندسة بناء المصانع | JGC | Eben Saleh Est. | 4 | الخبر جدة |
| ٤ | 1980 | Saudi Methanol (AR-RAZI) | تصنيع الميثانول | Japan – Saudi Arabia Methanol | SABIC | 259 | الجبيل |
| ٥ | 1980 | Mitsubishi Electric Saudi | تركيب وصيانة المصاعد | Mitsubishi Electric | Omar K. Alesayi | 8 | الرياض جدة |
| ٦ | 1980 | NEC Saudi Arabia | بيع معدات الاتصالات | NEC | Xenel Industries Ltd. | 4 | الرياض |
| ٧ | 1981 | Fujitec Saudi Arabia | تركيب وصيانة السلالم المتحركة | Fujitec | Abdul Ghaffar Jamjoom | 1 | جدة |
| ٨ | 1981 | Eastern Petro-chemical (SHARQ) | تصنيع البولي إيثيلين/الإ يثيلين | Saudi Petro chemical Developmen t Co. (SPDC) | SABIC | 1890 | الجبيل |
| ٩ | 1981 | Saudi Toyo Eng. | إنشاء وهندسة المنشآت الصناعية | Toyo Engineering and Mitsui Co. | Khalifa A. Al-Gosaibi Holding | 5 | الخبر |
| ١٠ | 1982 | Marubeni Saudi Arabia | تجارة | Marubeni Co. | Abdul Ghaffar Jamjoom | 7 | الرياض |

المصدر: [١] Japan External Trade Organization (JETRO), https://www.jetro.go.jp/en/

(١) نقلا عن Yamada, (2023), Japan's Relations with Saudi Arabia, p. 113.

يتضح من الجدول ان الشركات العشر المشتركة تأسست في غضون سبع سنوات ١٩٧٥-١٩٨٢م، برأس مال يتراوح من مليون و٢٠٠ مليون ريال سعودي. وتركز هذه الشركات في ٤ مدن هي: الرياض، جدة، الجبيل، الخبر. وهي مناطق استراتيجية لصناعات النفط وما يتعلق بها. لكن الجدول لم يوضح نسب المُلكية لهذه الشركات، أو أية تفاصيل، ومع هذا فإن هذه الشركات المشتركة قامت على مدى ١٥ عاماً بين عامي ١٩٧٥-١٩٩٠م، بمشاريع مشتركة أهمها:

- شجعت شركة بترومين السعودية، وهي عضو بمركز التعاون الياباني، الشركات اليابانية على الاستثمار في السعودية (Yamada, 2023, p. 113).

- افتتاح شركات سعودية- يابانية، أولها Chiyoda Petrostar التي قامت بإنشائها شركة شيودا للاستشارات الهندسية المحدودة عام ١٩٧٥م، التي تعتبر أهم شركة هندسة وبناء رائدة في اليابان آنذاك (Chiyoda Corporation).

- الاستفادة اليابانية من أسعار النفط بعد انتهاء أزمة عام ١٩٧٣م.

- إنشاء عدد من الشركات مقرها المدن السعودية، مثل شركة الأنابيب الوطنية National Pipe Company عام ١٩٧٨[١]. وفي أوائل الثمانينيات، بدأت الشركة العربية السعودية للصناعات الأساسية (سابك (SPDC) )- التي تم إنشاؤها في عام ١٩٧٦م - بتشغيل مشروعين سعوديين يابانيين مشتركين للبتروكيماويات. وكان هذان المشروعان البتروكيماويان الكبيران يعتبران في البداية رائدين للتعاون الصناعي الأكبر بين اليابان والمملكة العربية السعودية، و كلاهما يقعان في مدينة الجبيل النفطية الصناعية الجديدة على ساحل الخليج: الأول سمي "الرازي" "Al-Razi" [٢]، والمشروع الثاني تأسيس شركة "شرق"(Sharq)، وكلا المشروعين المشتركين هما "مشاريع وطنية"، قدم لهما تمويلًا جزئيًا من خلال صندوق التعاون الاقتصادي الخارجي المملوك للدولة (بنك اليابان للتعاون الدولي اليوم)( Japan Bank for International Cooperation (SPDC), LTD. https://www-spdc-co-)). وكان إنشاء هذه الشركات المشتركة بين عامي

---

(١) تقع شركة NPC في مدينة الخبر بالمملكة العربية السعودية، وقد تم تأسيسها في عام ١٩٧٨، وتقوم بتصنيع الأنابيب الفولاذية لتطبيقات مختلفة مثل نقل النفط والغاز الطبيعي والمياه، وكذلك للاستخدام الهيكلي. للمزيد، انظر: National Pipe Company Ltd., https://www.rezayat.com/unit/npc /

(٢) سمي المشروع بالرازي نسبة إلى محمد الرازي، العالم الكيميائي المسلم في القرنين التاسع والعاشر. للمزيد، انظر: SPDC LTD, https://www-spdc-co-jp.translate.goog/company/ceo/?_x_tr_sl=ja&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc, (accessed on February 17, 2024).

١٩٧٥ -١٩٩٠م مهمًا من حيث إرساء الأساس للعلاقات الاقتصادية الثنائية، ولإنجاح خطة التنمية الأولى. حيث أدت هذه المشاريع المشتركة إلى تنمية علاقات سعودية – يابانية متعددة الطبقات ، ومثلت خطوة نحو مزيد من التوسع في أعمال المشاريع المشتركة في مراحل لاحقة من العلاقات الثنائية. كما حظيت حقيقة استمرارهما في أعمال المشاريع المشتركة و المعرفة التجارية المتراكمة في المملكة العربية السعودية بتقدير من قبل الحكومتين، لأنها خدمت الأسس التي قامت عليها خطة التنمية الأولى، رغم أن البلدين واجهتا مشكلات مختلفة مثل الاختلافات في الممارسات التجارية، و تأمين العمالة، وتقييم قابلية التسويق، ذلك أن إنشاء شركات المشاريع المشتركة ينطوي على نهج استراتيجي للسوق في المملكة العربية السعودية والمنطقة، يمكّن الشركات المشتركة التي تم إنشاؤها في المملكة العربية السعودية، من الوصول إلى المواد الخام الرخيصة، والمحافظة على القدرة التنافسية الدولية. وقد نمت صناعة البتروكيماويات لتصبح صناعة تصديرية من خلال هذا المخطط. فقد تمت إدارة المشاريع المشتركة واختصاصها من قبل الجانب السعودي، في حين تمت إدارة المبيعات والتسويق من قبل شركات اليابانية. وقد أصبح هذا نموذجًا تجاريًا ناجحًا للتنمية الصناعية السعودية على المدى الطويل (Muto, 2019, p.105).

- نتيجة للاستثمار في البنية التحتية خلال خطتي التنمية الأولى والثانية، قامت المملكة العربية السعودية في نهاية السبعينيات بتطوير بنيتها التحتية بشكل كبير، مما وضع الحكومة في وضع يمكنها من متابعة التنمية الزراعية والصناعية بشكل أكثر فعالية في الخطط اللاحقة (Niblock, & Malik, 2007, p. 68). وخلال الفترة ١٩٧٤ -١٩٨٣م، وهي السنوات التي تلت تطبيق الخطة الأولى (١٩٧٠-١٩٧٥م)، حدثت زيادة مطردة في دخل الاستثمار. وجاء ذلك من الأصول الأجنبية الكبيرة التي كانت الحكومة تقوم بتكوينها، و التي كانت بحد ذاتها نتاج ارتفاع عائدات النفط في منتصف السبعينيات و بين عامي ١٩٧٩ -١٩٨١م. و جاء هذا النمو بشكل رئيسي من مبيعات البتروكيماويات، في حين ظلت الصادرات غير النفطية منخفضة نسبيا خلال هذه الفترة ( Ibid, pp. 79- 82)، كما تأثرت تجارة الواردات والصادرات بشكل إيجابي بالنمو في القطاع الصناعي، و تغيرت طبيعة الواردات، في حين أن أهم الواردات في عام ١٩٧٢م كانت منتجات الاستهلاك الشامل (المواد الغذائية والسجائر والأدوية والسيارات والمنسوجات)، وبحلول عام ١٩٧٧م انخفضت الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية (باستثناء السيارات)، فأصبحت السلع الاستثمارية هي الأكثر أهمية (Ipid, p. 85).

- أصبحت السعودية بفعل انشاء هذه الشركات دولة مستقلة اقتصادياً، وتحولت من دولة مستوردة بالدرجة الأولى الى دولة مصدرة بعد عام ١٩٧٦م (Al Saud, 2018, p. 51).

أدى هذا التطور في الشراكة اليابانية الى تشجيع السعودية في السيطرة الكاملة على شركة أرامكو عام ١٩٨٠م بحصة تساوي ١٠٠٪ (تاريخ تأسيس أرامكو، aramco.com).

- اثرت حروب الخليج الأولى والثانية على العلاقة الاقتصادية بين الطرفين بسبب تخوف المستثمرين اليابانيين من الاخطار الأمنية (Yamada, 2023, p. 41)، وخاصة بين عامي ١٩٩٠-١٩٩١م، وهي فترة غزو العراق للكويت. إذ اصبح مقر شركة النفط العربية ساحة معركة (Ibid). أصيب نتيجةً لهذه الظروف الأمنية الاقتصاد الياباني بفترة ركود طويلة، خصوصاً بعد انهيار الفقاعة العقارية ١٩٩١م (Yoshino, N. & Hesary, 2015, p.)، وتبعه انتهاء عقد شركة الزيت العربية في عام ٢٠٠٠م[١]. عاد التعاون الاقتصادي الثنائي لليابان مع السعودية بقوة من جديد في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، بعد أن قام الملك سلمان في مارس/آذار ٢٠١٧م بزيارة إلى طوكيو، وكان يهدف إلى موائمة التعاون الثنائي مع جدول أعمال وأهداف رؤية ٢٠٣٠، فتوجت تلك الزيارة بتعميق التعاون الثنائي من خلال إنشاء مجموعة الرؤية المشتركة (الرؤية السعودية– اليابانية المشتركة ٢٠٣٠)، التي تهدف إلى الاستثمار في الصناعات الجديدة ودفع العجلة الاقتصادية بما يتماشى مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ (المزيد، ٢٠١٨).

### ٣. تعزيز التدريب المهني والتبادل الثقافي

إن تصميم الخطة الخمسية الأولى وضع من أولويات الاستراتيجيات الوطنية تنمية الموارد البشرية، والتنمية الاجتماعية، لذلك يعد تنمية رأس المال البشري هدفا رئيسيا لدى السعودية لنجاح هذه الخطة. نتيجة لذلك، حرص الملك فيصل خلال زيارته لليابان على التعاون في مجال التنمية البشرية، فجعل تطوير رأس المال البشري عنصرا رئيسًا في الاستثمار الياباني، ومفتاح نجاح التعاون الاقتصادي السعودي الياباني (FCO 8/1738, 1971, pp. 3, 5.). حيث اهتمت الحكومة السعودية ببرامج التعليم والتدريب المهني والتقني، التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية، وتفضيل المواطنين السعوديين للعمل في القطاع العام (Niblock & Malik, 2007, 78)، من أجل المشاركة في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي للمملكة

---

(١) تجدر الإشارة، إلى أنه ١ ابريل ٢٠٠٠، قامت شركة أرامكو لأعمال الخليج بالحصول على حصة الحكومة السعودية في المنطقة المقسومة ، ونفذت مع شركة الزيت العربية، التي تمثل الحكومة الكويتية، بتنفيذ العمليات المشتركة وفقا لاتفاقية إنتاج البترول المشتركة، وهو ما يعرف باسم "عمليات الخفجي المشتركة"، للمزيد، انظر: عمليات الخفجي المشتركة، لمحة تاريخية، https://www.kjo.com.sa/irj/go/km/docs/documents/KJOWebsite_Arabic/historykjo.html

لذلك، اقترحت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي[١] (Japan International Cooperation Agency JICA)، نتيجة لزيارة الملك فيصل لليابان وتوقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين عام ١٩٧٥م، وبناء على طلب السعودية، إنشاء مركز تعليمي ياباني سعودي أطلق عليه "مدرسة الرياض الصناعية والمعهد التقني للإلكترونيات". لكن تأسيس مدرسة الرياض الصناعية تم تأجيلها حتى عام ١٩٩٣م (Japan International Cooperation Agency (JICA), https://www.jica.go.jp/english/).

عمل في المعهد التقني خبراء فنيون يابانيون تم إرسالهم من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وتلقى موظفوه السعوديون تدريبًا في اليابان. وكان هدف المعهد هو تدريب وتخريج فنيي إلكترونيات من خلال برنامج المدرسة الثانوية الفنية لمدة ثلاث سنوات. تجسد ذلك من خلال إرسال ٢٧ خبيرًا فنيا يابانيًا عملوا في هذا المعهد الثانوي لفترات طويلة، و٥٦ خبيرًا يابانيًا لفترات قصيرة في المملكة العربية السعودية، ودعوة ٣٤ متدربًا سعوديًا إلى اليابان. وبلغ استخدام التكنولوجيا في طرق التدريس والتعليم الصناعي في المعهد ذروته بشكل خاص بعد عام ١٩٨٧م. تمت ترقية المعهد التقني بعد التقييم الإيجابي من قبل الحكومة السعودية، ليكون قسمًا للإلكترونيات داخل الكلية التقنية بالرياض في عام ١٩٩٧م. ثم قامت الحكومة اليابانية (من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي) بنقل مشروع المعهد التقني إلى مخطط جديد للتعاون باستخدام المناهج والمواد التعليمية المتوافقة مع معايير الكلية. خلال هذا المشروع الجديد، أرسلت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي خبراء يابانيون إلى الرياض، كما استقبلت متدربين سعوديين في اليابان خلال فترة تعاون مدتها أربع سنوات، اعتبارًا من أبريل ١٩٩٧م (Japan International Cooperation Agency (JICA), 1975,1. Facilities and equipment installation plan: (JICA Report) ; Muto, 2019, p. 117).

وعلاوة على ذلك، تم تسجيل ستة طلاب يابانيين في جامعة الملك سعود بالرياض عام ١٩٧٦م، كجزء من برنامج تبادل الطلاب التابع للحكومة السعودية. تبع ذلك تسجيل ستة طلاب يابانيين في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض لدراسة الإسلام واللغة العربية. ومن ناحية أخرى، سافر ١٤٩ سعوديًا للدراسة في اليابان بين عامي ١٩٧٣م و٢٠٠٠م. كما أنشأت شركة أرامكو السعودية برنامجًا للدراسة باليابان منذ عام ١٩٩٧م، وتقوم بإيفاد العديد

---

(١) تأسست هذه الوكالة في عام ١٩٧٤م كمنظمة حكومية للتعاون التنموي، وهي مكلفة بالمساهمة في تعزيز التعاون الدولي وتنمية الاقتصاد الياباني والعالمي من خلال دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء القدرات والتنمية الاقتصادية والاستقرار في المناطق النامية. للمزيد، انظر:

Japan International Cooperation Agency (JICA), https://www.jica.go.jp/english/

من الطلاب السعوديين سنويًا. بالإضافة إلى ما سبق، تم إنشاء برنامج المنح الدراسية للحكومة اليابانية، الذي ساعد الطلاب السعوديين في الحصول على درجة الدراسات العليا في الجامعات اليابانية، خاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والهندسة الميكانيكية وعلم الزلازل (Muto, 2019, p. 118). ونتيجة للتركيز على التعليم الفني، ارتفعت أعداد الطلاب الملتحقين بالمعاهد التقنية من ٨٤٠ في عام ١٩٧٠م إلى ٣٣٨٠٠ في عام ١٩٩٩م (Al Saud، 2018 ، P. 48).

## الخاتمة

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، نُجملها بـ:

- نجحت زيارات الملك فيصل الى عديد الدول وفي مقدمتها اليابان الى نجاح خطته الأولية.
- أثمرت الزيارة عن توسع اتفاقية التعاون الاقتصادي بين اليابان والسعودية، وتأسيس مجموعة شركات صناعية مشتركة في قطاع البناء والتجارة والتمويل والخدمات، مما قلل الاعتماد على عائدات النفط.
- عززت الزيارة التبادل الثقافي والمهني من خلال إقامة المعارض الثقافية والمهنية.
- رفع مستوى معيشة الشعب السعودي، مع الحفاظ على تقاليده وقيمه.
- حمت خطة التنمية الأولى الثروة السعودية من الاستهلاك والتبذير غير المفيد، واستثمار فائض النفط في الأصول الأجنبية.
- زيادة التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص في المشاريع السعودية – اليابانية المشتركة والخروج من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد العالمي.
- شجعت الزيارة اليابان على توقيع اتفاقيات مماثلة مع دول المنطقة كالعراق والأردن وغيرها.

## المصادر والمراجع

### أولا: الوثائق والمصادر الأجنبية

FCO 8/1738, Political relations between Saudi Arabia and Japan, 1971 Jan 01-1971 Dec 31, The Arabian Gulf Digital Archives ("AGDA"). https://www.agda.ae/en/catalogue/tna/fco/8/1738

Ministry of Foreign Affairs Japan, (1976), Ch. 2, 7.) The Middle and Near East, December 1976 ،Public Information Bureau, https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/1975/1975-2-1.htm

Ministry of Foreign Affairs of Japan, 'Tenth meeting of the Saudi – Japanese Joint Committee (Tokyo, May 10, 2010), Summary of the Record of Discussion' (in Japanese). http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/saudi/summary100510.html

Japan International Cooperation Agency (JICA), https://www.jica.go.jp/joureikun/act/frame/frame110000168.htm,

Japan International Cooperation Agency (JICA). (1975).1. Facilities and equipment installation plan: Riyadh Electronics Technical Institute, the Kingdom of Saudi Arabia, (JICA Report), https://openjicareport.jica.go.jp/649/649_312.html

Research Organization for Information Science and Technology (RIST), (2006), 'Energy and global environment, Japan's prime energy, Oil, Current status and issues on oil storage in Japan, Table 4 Transition of oil storage', August, (in Japanese). http://www.rist.or.jp/atomica/data/pict/01/01030204/04.gif

**ثانيا: المراجع العربية**

دياب، محمد. (١٩٧٥). الفيصل في المعركة، الطبعة ١، دار *الشعب*، القاهرة.

الراشد، عبد الرحمن بن راشد. (٢٠١٥). النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية في ضوء التوجه نحو التنمية المستدامة، *مجلة كلية التربية*، جامعة الأزهر، العدد ١٦٢ الجزء الثاني، يناير.

الرشيد، عبد العزيز. (١٩٩٩). تاريخ الكويت، ط ٣، دار قرطاس للنشر، الكويت.

الرميحي، محمد. (١٩٨٩). النفط والعلاقات الدولية، *مجلة عالم المعرفة*، العدد ٥٢.

الطحاوي، عبد الحكيم. (١٤٤٠هـ). الملك فيصل والعلاقات السعودية اليابانية وأثرها على موقف اليابان من حرب أكتوبر ١٩٧٣م، ط ١، *مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية*، الرياض.

الطيار، ملكة بكر. (١٩٩٧). التطور الاقتصادي والاجتماعي، *مركز الدراسات العربي – الأوروبي*، الطبعة الأولى.

غازي، وداد جابر. (د.ت). تأميم النفط الإيراني وتداعياته على العلاقات الدولية (١٩٥١-١٩٥٣)( *مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.*

القافلة. (١٩٨٤). عدد خاص بمناسبة مرور خمسين عاما على إنشاء أرامكو، شعبان ١٤٠٤ هجري.

متولي، محمد. (١٩٨١). حوض الخليج العربي: الأوضاع السياسية والاقتصادية. الطبعة 3، *مكتبة الأنجلو المصرية*، القاهرة، ج ٢.

محمد، ماضي. (٢٠١٥ –٢٠١٦). تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على اقتصاديات دول منظمة الأوبك. أطروحة دكتوراه، *جامعة الجزائر*.

المزيد، عثمان عيل. (٢٠١٨). الإدارة اليابانية بمنظور مختلف: مقدمة للمفاهيم الأساسية. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، سبتمبر.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (١٩٧٨). دراسات في تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي. *معهد البحوث والدراسات العربية*.

ناظر، فؤاد أحمد. (١٩٧٥). فيصل الإنسان الاستراتيجية. *الفكر العربي*، القاهرة.

الندوة. (١٣٨٥ هـ). العدد ٢٢٥٥، ١١، ربيع الأول.

نوح، سمير عبد الحميد. (٢٠٠٣). جذور العلاقات السعودية اليابانية. ندوة العلاقات الثقافية السعودية اليابانية، *السجل العلمي*، *جامعة الإمام*، الرياض.

**ثالثا: المراجع الأجنبية**

Al Saud, Abdulmohsen (2018), ʿThe Development of Saudi Arabia in King Fahd's Era", Asian Culture and History, Vol. 10, No. 1.

Al-Farsy, Fouad, (1989), *Saudi Arabia: A Case Study in Development*, London: Stacey International.

Arabian Oil Company, (1995), *The 35-Year History of the Arabian Oil Company 1958-1993. A Bridge Between the Arabian Gulf and Japan in War and Peace*, Tokyo: Arabian Oil Company Ltd.

Looney, Robert E. and Frederiksen, P.C., (1985), "The Evolution and Evaluation of Saudi Arabian Economic Planning", journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Vol. IX, No. 2, Winter.

Muto, Koji, (2019), *Oil for Technology: Saudi Arabia – Japan Multi-Layered Reciprocal Relations, 1955-2018,* Thesis for the Degree of Philosophy's Doctor to the University of Exeter, May.

Niblock, Tim, Monica Malik, (2007), *The Political Economy of Saudi Arabia,* Oxon: Routledge.

Ronald A. Morse, (1981), "Japan's Energy Policies and Options", in *The Politics of Japan's Energy Strategy Resources—Diplomacy—Security*, Ronald A. Morse (Ed.), The Regents of the University of Cahfomia.

Stevens, Paul, (2008), 'National oil companies and international oil companies in the Middle East: Under the shadow of government and the resource nationalism cycle', in The Journal of World Energy Law & Business 1.1.

Thorarinsson, Loftur, (2018), "Japanese Oil Policy and its Relationship with the Middle East", Oxford Institute for Energy Studies, A Review of the Evolution of the Japanese Oil Industry, Oil Policy and its Relationship with the Middle East, February.

Yamada, Makio, (2023), "Japan's Relations with Saudi Arabia: The Evolution of Energy Diplomacy in Response to the Developmental Shift in the Rentier State", pp. 27-57, in *Japan and the Middle East*, Satoru Nakamura · Steven Wright Editors, Springer Nature Singapore Pte Ltd.

Yoshino, N. & Hesary F. T., (2015), Japan's Lost Decade: Lessons for Other Economies, ADBI Working Paper Series, *Asian Development Bank Institute,* No. 521, April.

**رابعا: المواقع الالكترونية**

تاريخ تأسيس أرامكو، موقع شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو):
https://www.aramco.com/ar/who-we-are/overview

شركة بترومين، https://petromin.com

شركة سابك للمغذيات الزراعية، https://www.sabic-agrinutrients.com/ar

الخطة الخمسية الأولى، مؤسسة الملك فيصل الخيرية، https://www.kff.com/ar/king-faisal-bin-abdulaziz/

عمليات الخفجي المشتركة، لمحة تاريخية،
https://www.kjo.com.sa/irj/go/km/docs/documents/KJOWebsite_Arabic/historykjo.html

Agency for Natural Resources and Energy, Ministry of Economy, Trade and Industry, 'Japan's Energy White Paper 2015' (in Japanese) (2015). https://www.enecho.meti.go.jp/en/category/whitepaper/pdf/2015_outline.pdf

Chiyoda Corporation, https://www.chiyodacorp.com/en/media/2009/70901.html

Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Planning (KSA-MOP) (1980) *Third Development Plan, 1980–85*. Riyadh: Ministry of Planning, http://52.157.85.67:5000/DocumentsLibrary/ThirdDevelopmentPlan/Third%20Development%20Plan%20-%20Index.pdf

National Pipe Company Ltd., https://www.rezayat.com/unit/npc/

SPDC LTD, https://www-spdc-co-jp.translate.goog/company/ceo/?_x_tr_sl=ja&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

The Japan Cooperation Center for the Middle East (JCCME), https://www.jccme.or.jp/english/summary.html

Shimbun, Sankei, (2017), *We have oil but no water - A grand procession from Saudi Arabia March 14th*, (産経抄,「石油はあるが水がない」サウジからの大名行列　３月１４日, 産経ニュース), https://www.sankei.com/article/20170314-CJ777GP3GJNR7EAGA7HY2UYSCY/

## خامسا: المراجع العربية بالأحرف اللاتينية

Āl-qāfelah. (1984). ʾadad ḫaṣ be-monāsabt morōr ḫamsēn ʿāmā ʿalā ʾnšāʾ ārāmkō, šʾbān 1404 heğrē.

ĀL-rāšed, ʿabd-āl-raḥmān bin rāšed. (2015). āl-nomow āl-ʾeqtsāṭy bel-mamlakaẗ al-sʿūdeyā fy ḍawʾ āl-tawajh naḫwa al-tanmeyah al-mostādamah, majalt koleyaẗ al-tarbeyaẗ, Jāmʿat āl-ʾazhar, āl-ʿadad (162 āl-ğozoʿ āl-thāny), yanāyer.

Āl-rashīd, ʿab-ālʿzīz. (1999). tārēḫ āl-kuwayat, 3, dār qortās lil-našer, āL-kuwayat.

Āl-romēḥy, (1989). āl-nafṭ w āl-ʿelāqāt āl-dawlyaẗ. mğlẗ ʿālem āl-mʿrefeẗ, ʿdd 52.

ĀL-ṭayar, malekah baker. (1997). āl-taṭwīr āl-ʾqteṣādey w āl-ʿğtemāʿey, markaz āl-derāsāt āl-ʾaraby - āl-ʾorabey, ṭabaẗ 1.

Āl-mezyad, ʿoṯmān ʿyal, (2018). āl-ʾedārẗ āl-yābāneyah be-manẓōr moḫtalef: moqademaẗ lil-mafāhēm āl-ʾasāseyah , markez āl-malek fēsal lel-boḥōṯ w āl-derāsāt āl-ʾeslāmeyah, sebtember.

Āl-monaẓamaẗ āl-ʿarabeyaẗ lel-tarbeyaẗ w āl-ṯaqāfaẗ w āl-ʿolōm, (1978). mʿhad āl-boḥōṯ w āl-derāsāt āl-ʿarabeyaẗ, derāsāt fē tansēq āl-ḫeṭaṭ w āl-takāmol āl-ʾqteṣādy.

Ālndwẗ. (1385 hğry). ālʿdd 2255١١ , rbyʿ ālʾwl.

Ālṭḥāwy, ʿbd ālḥkym. (1440 hğry). ālmlk fyṣl wālʿlāqāt ālsʿōdyaẗ ālyābānyẗ wʾṯrhā ʿl mwqf ālyābān mn ḥrb ʾktwbr 1973m ،ṭ 1, mrkz ālmlk fyṣl llbḥwṯ wāldrāsāt āl-ʾslāmyẗ ،ālryāḍ.

Deyāb, moḥamd. (1975). āl-fēṣal fē āl-maʿrakaẗ. ṭabaẗ 1, dār āl-šaʿab, al-qāherẗ .

Ğāzy, wdād ğābr. (d.t). tʾmym ālnfṭ ālʾyrāny wtdāʿyāth ʿlā ālʿlāqāt āldwly (1953 – (1951 mrkz ālmstnṣryẗ lldrāsāt ālʿrbyẗ wāldwlyẗ.

Mḥmd, māḍy. (2015 – 2016). taḍbḍobāt ʾsʿār āl-naft w tʾṯērātehā ʾlā ʾqṯesādeyāt dowal monẓamaẗ āl-ʾobek, ʾodrōḥat doktōrah, āl-ğazāʾer: ğāmʿẗ āl-ğazāʾr.

Mtwly, mḥmd. (1981). ḥwḍ ālḫlyğ ālʿrby: ālʾwḍāʿ ālsyāsyẗ wālāqtṣādyẗ. ālṭbʿ 3, mktbẗ ālʾnğlw ālmṣryẗ ،ālqāhrẗ ،ğ 2.

Nāẓer, foʾād ʾaḥmad. (1975). fayṣel āl-ʾnsān āl-ʾestetrāğeyah, āl-qāherẗ, āl-feker āl-ʿaraby.

Nōḥ, samēr ʿabd āl-ḥamēd, (2003). ğoḍōr āl-ʿlāqāt āl-soʿōdyaẗ āl-yabāneyaẗ, nadwat āl-ʿelāqāt āl-ṯaqāfeyaẗ āl-soʿōdyaẗ āl-yabāneyaẗ, āl-seğel āl-ʿelmy, ğāmeʿaẗ āl-ʾemām , āl-reyāḍ.

# The Impact of King Faisal bin Abdul-Aziz Al Saud's Visit to Japan in 1971 on the First Development Plans (1970-1975) in the Kingdom of Saudi Arabia

**Madihah Alfadhli**

*Associate Professor of Modern and Contemporary History, Department of Social Studies, College of Basic Education, Public Authority for Applied Education and Training, State of Kuwait*

ma.alfadhli@paaet.edu.kw

*Abstract*. This study aims to shed light on King Faisal's visit to Japan in 1971, and its impact on Saudi-Japanese relations, to clarify the results and repercussions of this visit on achieving the goals of the first development plan. This study relied mainly on British documents from the British Foreign Office, and a group of documents. And reports from the Japanese Ministry of Foreign Affairs and the Japan International Cooperation Agency (JICA). The study discusses why King Faisal singled out Japan for his visit in 1971, and what were the most important measures and negotiations that King Faisal carried out during his visit, which had an impact on the first development plan. The study focuses on the repercussions of this visit and the most important achievements that were achieved after this visit and contributed to achieving the vision of the first development plan. At its conclusion, the study confirms a set of results, the most important of which are: that King Faisal's visit to Japan in 1971 contributed to the Kingdom's major shift towards the state-supported capitalist model of economic organization and that King Faisal was able to establish a solid economic development base for the Kingdom of Saudi Arabia, and to formulate an economic developmental policy for it, developing over time, and the Kingdom reaping its benefits up to the present time, by benefiting from global expertise in various fields, and economic agreements with major developed countries in the world.

*Keywords*: Kingdom of Saudi Arabia, Japan, King Faisal bin Abdul-Aziz Al Saud, First development plan.